المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي دراسة تحليلية للأسباب والحلول
اسم الكاتب: د. عنود عبدالرحمن الحباشنه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10014
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Regional and International Conflicts in The South China Sea Region an Analytical Study of Causes and Solutions

Dr. Anoud Abdulrahman Abdullah Al–Habashneh/ Department of Humanities and Social Sciences

Faculty of Arts/ Hashemite University

Received : 29/08/2024
Revised : 18/01/2025
Accepted : 21/01/2025
Published : 30/09/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i3.1185

*Corresponding author :

anouda@hu.edu.jo

Abstract

The study aims to identify the motives of regional conflicts, the US-China conflict, and the regional and international actors that contribute to reducing tensions and ending the conflict in the South China Sea. The study employs an analytical approach, yielding results that confirm the disputed status of regional conflicts in the sea is rooted in both the colonial history of the region and the legal system governing the use of the disputed islands. The disputed territorial claims in the South China Sea remain a dangerous source of potential conflict between China and America in the absence of preventive measures to prevent a military or political crisis. The study recommends conducting in-depth research on the future of regional conflicts in the South China Sea, given their direct impact on Arab countries, particularly in light of the trade exchange between these countries and China.

Keywords: Regional conflicts, South China Sea, causes, solutions.

الصراعات الإقليميّة والدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي
دراسة تحليلية للأسباب والحلول

الدكتورة عنود عبدالرحمن عبدالله الحباشنه/ قسم المواد الإنسانية المساندة
كلية الآداب/ الجامعة الهاشمية

تاريخ الاستلام: 2024/08/29
تاريخ المراجعة: 2025/01/18
تاريخ موافقة النشر: 2025/01/21
تاريخ النشر: 2025/09/30

الباحث المراسل:
anouda@hu.edu.jo

الملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع النزاعات الإقليميّة، والصراع الأميركي الصيني والجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن الوضع المتنازع عليه للصراعات الإقليميّة في البحر متجذر في التاريخ الاستعماري للمنطقة من ناحية، والنظام القانوني الذي يحكم الاستخدام القانوني للجزر المتنازع عليها، وتظل المطالبات الإقليميّة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي تشكل مصدراً خطيراً للصراع المحتمل بين الصين وأمريكيا في ضل غياب التدابير الوقائية لمنع وقوع أزمة عسكرية أو سياسية، وتوصي الدراسة بالقيام بدراسات بحثية معمقة حول مستقبل النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي لانعكاسها المباشر على الدول العربية، خصوصاً في ظل التبادل التجاري بين الدول العربية والصين.

الكلمات مفتاحية: الصراعات الإقليميّة، بحر الصين الجنوبي، الأسباب، الحلول.

مقدمة:

يقع بحر الصين الجنوبي في منطقة جنوب شرق آسيا، ويحتوي مضائق مهمة تشكل شريانًا تجاريًا واقتصاديًا يربط شرق آسيا (شمالها الشرقي وجنوبها) بالمناطق الأخرى في العالم، مثل جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، إضافة إلى أنه يقع بين المحيط الهادئ والهندي، وهما محور الاستراتيجيات التي أطلقتها القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأهمية الحيوية والاستراتيجية شهدت المنطقة صراع بين الصين والولايات المتحدة، وتحظى منطقة بحر الصين الجنوبي بأهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى المجاورة (اليابان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الهند، أندونيسيا) لأنها تقع بالقرب من الصين، مما يجعلها ذات أهمية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، ومحط اهتمامه القوى الإقليميّة والدولية (حميد، 2021، الصفحات 87-88).

إن النزاع حول السيادة على منطقة بحر الصين الجنوبي يشكل قضية قديمة وحساسة على نحو متزايد، وقد أدت بالفعل إلى خلافات سياسية دولية وصراعات عسكرية، حيث تحاول كل دولة تأكيد مطالباتها الإقليميّة ويمكن إرجاع أصول الصراع المعاصر على بحر الصين الجنوبي إلى التغيرات التي طرأت على الجغرافيا السياسية في شرق آسيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وترجع مطالبات الصين التاريخية بالبحر إلى ما يسمى "خط الـ (11) نقطة"، الذي قدمه القوميون (الكومينتانغ) في عام 1947 تحت قيادة تشيانج كاي شيك، أثناء الحرب الأهلية الصينية (1945-1949). أكدت الخريطة التي تضمنت خط الـ (11) نقطة على السيادة الصينية وعكست الفخر القومي بعد ما اعتبره العديد من الصينيين قرنًا من الإذلال من قبل القوى الأجنبية، عندما هزم الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونج القوميين في الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية(Kenny, 2024).

نظراَ لأن الممرات المائية في بحر الصين الجنوبي لها تأثير على أكثر من (40%) من حركة التجارة العالمية، تطمع الصين وفي إطار المنافسة التجارية التي تتعرض لها المنتجات الصينية للسيطرة على هذه الممرات، في إطار صراعها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية هدفت الصين في تعزيز مكانتها كقوة في المنطقة، مما أدى إلى سعي الصين إلى تحالفات محدودة، ولكن ليس تحالفات رسمية، وتعرضت عملية تحقيق التوازن الناعم المؤسسي لعقبات عدة بسبب التوازن الناعم المضاد الذي تتبناه الصين، بالإضافة إلى أن سياسات الترغيب التي تشجع بعض الدول على الانضمام إليها أو البقاء على الحياد، وبالفعل طورت الصين استراتيجيات غير متماثلة، في حين تسعى إلى تحقيق العولمة الاقتصادية وتوفير السلع الاقتصادية الجماعية والفردية لدول آسيا والمحيط الهادئ الأصغر حجماً، وتمكنت من منع

ظهور تحالف قوي التوازن في النظام العالمي، واتضحت جهود الصين لإحباط التحالف، حتى لو كان نوعاً من التوازن الناعم، بتفاعلاتها مع المرشحين المحتملين(China's Ministry Of Defence, 2019) .

تتبلور مشكلة بحر الصين الجنوبي بوجود خلافات حول الحدود البحرية وتقسيمها بين الصين ومجموعة من الدول المطلة على البحر، والتي تدّعي كل واحدة منها أن لها الحق في الهيمنة على المياه الإقليميّة، والخلافات حول جزر (سبارتلي، وبراسيل)، وقد أصدرت الصين خريطتها المعروفة بـ"الخطوط التسعة"*، التي أكدت على حقوقها التاريخية، وعملت الصين على بناء الجزر الاصطناعية التي تم بناؤها على الشعاب المرجانية في المنطقة، والتي حذرت الولايات المتحدة والدول الأخرى المحيطة من وجودها، وعليه فإن رغبة الصين في السيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي يعود لأهمية هذه الجزر الاستراتيجية (دغبوش و الرشدي، 2022، صفحة 156). وتبرز الصراعات في بحر الصين الجنوبي بأن الصين وتايوان وفيتنام والفلبين تطالب بمجموعات من الجزر، وتؤكد الصين مطالبتها بجزر "تانهاي تشوداو" بأكملها، ضمن الخط على شكل حرف "U" المرسوم على الخرائط الصينية لبحر الصين الجنوبي منذ عام 1948، كما تطالب تايوان بكل من "مجموعات الجزر" الأربع بشكل منفصل باسم (شيشا، ونانشا، ودونجشا، وتشونغشا)، وتطالب فيتنام بجزر "هوانغ سا وتروونغ سا"، بينما تطالب الفلبين ب"سكاربورو شول" ومجموعة جزر "كالايان" التي تحتوي على جميع جزر سبراتلي باستثناء جزيرة سبراتلي نفسها، ونتيجة لهذا فإن هؤلاء المطالبين لا يوجد لهم حل وسط، فإما أن يفوزوا بالسيادة أو لا شيء (Storey, 2014)، من هنا تسعى الدراسة للتعرف إلى أسباب الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، وطبيعة الصراع الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي، وتحليل للجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي.

مشكلة الدراسة: أثارت مطالبات الصين الشاملة بالسيادة على البحر وما يقدر بنحو (11) مليار برميل من النفط غير المستغل و(190) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، إلى تعميق خلافاتها مع بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام، حيث تشكلت النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي نتيجة مطالبات بين العديد من الدول وهي (بروناي والصين وماليزيا والفلبين وفيتنام)، وينص إعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين لعام 2002 بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي على أن تتعهد الأطراف بممارسة ضبط النفس في ممارسة الأنشطة التي من شأنها تعقيد أو تصعيد النزاعات في المنطقة، وقد قامت كل من الصين وماليزيا والفلبين وفيتنام باستغلال الموارد الطبيعية في جزر سبراتلي، مما أدى إلى توسع الصراع بين الصين والدول المطلة على البحر (China's Ministry Of Defence, 2019)،

*خط القطاعات التسعة: ذُكر في أوقات مختلفة بخط القطاعات الإحدى عشر وخط القطاعات العشر- إلى خط الترسيم غير المحدد بدقة والمستخدم من قِبل جمهورية الصين الشعبية (الصين) وجمهورية الصين (تايوان)، ليعبر عن مزاعمهما بالجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي. تشتمل المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي على جزر باراسيل وجزر سبراتلي.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في تحليل واقع الصراعات الإقليميّة والدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي ، لذا تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟
- ما أهم الأسباب الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في منطقة بحر الصين الجنوبي؟
- ما واقع النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي؟
- ما طبيعة الصراع الأميركي – الصيني في بحر الصين الجنوبي؟
- ما الجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي؟

فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: يوجد تأثير سلبي لدوافع الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة والدور الأميركي في تصاعد حدة النزاع في منطقة بحر الصين الجنوبي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة العلمية والعملية من خلال:

- **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية للدراسة فيما قد تضيفه من مساهمة في مجال السياسة الدولية، فلقد أصبحت منطقة بحر الصين الجنوبي نقطة تحول رئيسة في مسار تنافس القوى الدولية والقوى الإقليميّة فهي تشكل إحدى أهم مناطق التنافس والصراع والمصالح الاستراتيجية للفواعل السياسية الدولية، في ضوء الاعتبارات الجيواقتصادية والجيوسياسية للمنطقة، فقد تفيد الدراسة الحالية الباحثين والدارسين في فهم العلاقات بين الصراعات الدولية والتفاعلات الإقليميّة وإثراء المكتبات حول هذا الموضوع الذي يعد من الدراسات الحديثة في مجال العلاقات الدولية والدراسات الإقليميّة.
- **الأهمية العملية:** تنبع أهمية هذه الدراسة من تحليلها وتقييمها للصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، إذ إن تركيز معظم الدراسات السياسية كان منصبّاً على التنافس الدولي والإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي، بما يسهم في فهم وإدراك أسباب وطبيعة الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي والصراع الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي، وتحليل للجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- بيان الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي.
- التعرف على أسباب الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي.
- تحليل للصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي.
- عرض لطبيعة الصراع الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي.

- تحليل للجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي.

مصطلحات الدراسة:

- **الصراع الدولي:** هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، ويرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع (عبد الكافي، 2006، صفحة 12).
- **بحر الصين الجنوبي:** هو بحر هامشي متجزئ من المحيط الهادي، يشمل المنطقة من سنغافورة ومضيق ملقا إلى مضيق تايوان، ومساحته تقارب 3,500,000 كم². وتأتي أهمية هذه المنطقة نتيجةً لعبور ثلث الشحنات البحرية العالمية بمياهه، كذلك ويُعتقد أنه يحتوي على احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تحت رمال قاعه (بوزراع و جمال، 2022).
- **التنافس الدولي:** هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد، ويركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى تعريفاً قاصراً لمفهوم التنافس ولا يغطى مختلف جوانبه، ومن المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع، وعلى كلٍ يبقى هذا التعريف مجرد تصور للتنافس كيف يجب أن يكون (مثالي) وليس مثل ما هو موجود في الواقع (واقعي) (عبد الكافي، 2006، صفحة 43) .
- **النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:** تعرف بأنها: "سلسلة من الصراعات الناشئة عن المطالبات الإقليميّة المتداخلة للعديد من البلدان المتاخمة لبحر الصين الجنوبي" (شريفة، 2021).

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على نظرية القوة التي تتألف من عناصر رئيسة هي القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية وقدرة المحلل الجغرافي السياسي على إيجاد علاقة متوازنة بين العنصر الجغرافي وقوة الدولة وقياس مدى تأثير العنصر في زيادة أو ضعف قوة الدولة يشكل جوهر التحليل الجغرافي السياسي للدول، يرى (ماهان) أن القوّة البحرية هي أساس قوّة الدولة، وأن أية دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في (تملك) قوّة بحرية كبيرة، تمكنها من السيطرة على البحار، وقد ذهب إلى الإيمان بأن "الدولة البحرية" هي التي ستسود العالم في النهاية، وقبل (ماهان) كانت السيادة العالمية للقوة البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والروسية، إلا أن (ماهان) رأى أن القوى البحرية هي التي تقرر الدولة القوية التي ستسود العالم. ويؤكد (ماهان) أن أوراسيا هي أهم

جزء في العالم الشمالي، وبالرغم أن روسيا تحتل موقعاً برياً مسيطراً في آسيا إلا أنها تبقى كتلة أرضية حبيسة، وعليه فإن (ماهان) يرى أن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، الأمر الذي يعزز حظوظها في السيطرة العالمية (Khechib, 2011)، ويساعد المنهج في تحليل الجغرافيا السياسية لمنطقة بحر الصين الجنوبي.

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة محمود (2024) (محمود، 2024) **بعنوان: حرب المصالح: بحر الصين الجنوبي بين الطموحات الصينية والتحالفات الأمريكية،** هدفت الدراسة لبيان أن بحر الصين الجنوبي ساحة لتقاطع المصالح الاقتصادية والأمنية للقوتين العظميين (الصين والولايات المتحدة)، وتركز على الدوافع الصينية لتعزيز أمنها وحماية مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، كما تبرز الدوافع الأمريكية في منع الهيمنة والسيطرة على الممرات البحرية الاستراتيجية، وخلصت الدراسة إلى بيان أسباب التوتر في بحر الصين الجنوبي ودور الولايات المتحدة في تصعيد هذا التوتر، وأن الصراع بين أمريكا والصين في بحر الصين الجنوبي يتجاوز كونه نزاعًا إقليميًا ليصبح رمزًا لتوازن القوى في النظام الدولي المعاصر.

دراسة حسين (2024) بعنوان: التداعيات الإقليميّة والدولية للنزاعات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، هدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التداعيات الإقليميّة والدولية للنزاعات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، وتم استخدام المدخل الوصفي التحليلي ومدخل صناعة القرار، وخلصت الدراسة إلى أن الصين كانت ومازالت تشكل مصدراً لتهديد الأمن الإقليمي من وجهة نظر دول جنوب شرق آسيا بسبب استمرارها في فرض سيطرتها الكاملة على بحر الصين الجنوبي، واختلفت اتجاهات دول جنوب شرق آسيا في إدارة نزاعاتها مع الصين، فالبعض منها تبنى استراتيجيات قائمة على أولوية المصلحة الوطنية بالنسبة للمصلحة الإقليميّة، فيما اتجه البعض الآخر إلى الانضمام إلى بعض الأطر الإقليميّة متعددة الأطراف، أو اللجوء إلى الدبلوماسية والآليات شبه الرسمية، وتعزيز تحالفها مع القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة لمواجهة الصين.

دراسة بوزراع، وجمال (2022) بعنوان: نزاعات بحر الصين الجنوبي وتداعياتها على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا، هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الجيوسياسية التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي في منطقة شرق آسيا، وبيان التداعيات الأمنية المترتبة على النزاعات البحرية وانعكاساته على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا، من خلال التعريف بالمكانة التي يحظى بها بحر الصين الجنوبي في المنطقة، وأهمية مضيق ملقا ودوره الجيوسياسي في التجارة البحرية الدولية، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي

لوصف وتفسير العلاقة ما بين النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي، وخلصت الدراسة إلى أن حيثيات النزاع بين الدول الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي لها انعكاسات خطيرة على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا.

دراسة دغبوش، والرشدي (2022) بعنوان: بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، هدفت الدراسة إلى بيان الخلافات حول تقسيم الحدود البحرية بين الصين ومجموعة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، التي تدعي كل واحدة منها أن لها الحق في المياه الإقليميّة، ولكن الخلافات لا تزال مستمرة حول جزر سبراتلي وبراسيل، وأصدرت الصين خريطتها المعروفة بالخطوط التسعة التي أكدت حقوقها التاريخية، وخلصت الدراسة إلى أن الجزر الاصطناعية التي تم بناؤها من قبل الصين في المنطقة تهدد وجود الولايات المتحدة والدول الأخرى في بحر الصين الجنوبي.

دراسة عبد العزيز(2020) (عبد العزيز، 2020)**بعنوان: الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي،** هدفت الدراسة إلى بيان التوتر المتزايد بين الصين وعدد من الدول في جنوب شرقي آسيا حول المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، في إطار الصعود الصيني المتنامي، واستخدمت الدراسة المنهج النظمي، وخلصت الدراسة إلى أن التغير في سياسة الصين تجاه النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، خاصة مع التنامي الاقتصادي والعسكري لديها، أثرت على مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية ومستقبل التفوق الأمريكي في آسيا.

الدراسات الأجنبية:

دراسة زويو (Zou, 2023)، **بعنوان: China and Indonesia's responses to maritime disputes in the South China Sea: forming a tacit understanding on security،** هدفت الدراسة إلى بيان أنه رغم أن الصين لديها نزاعات بحرية مع جيرانها في بحر الصين الجنوبي، فإنها تساعد في الحفاظ على الأمن الاقتصادي، من خلال خلق الثقة المتبادلة والتفاهم بشأن الأمن، وخلصت الدراسة أن الدولتين يتجنبان حدوث احتكاك عسكري ويتعاملون مع القضايا بطريقة منضبطة، وفي أي أزمة محتملة، فإن مثل هذا الفهم الضمني للأمن قد يكون واحداً من أفضل النتائج بالنسبة للصين وإندونيسيا في التعامل مع النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

دراسة جيب (2023) Jebb, (Jebb, 2023) **بعنوان: China's Use of Force in Territorial Disputes: Discontinuities Between Land and Sea،** هدفت الدراسة إلى إثبات أن الصين تتبع أساليب مختلفة لتسوية النزاعات البرية والبحرية، ورغم أن الصين قبلت ضمنياً الوضع الإقليمي ولم تستخدم القوة عموماً إلا بعد أن تحدى أحد المنافسين الحدود البرية القائمة، فقد شرعت في مراجعات الوضع الإقليمي الراهن في المجال البحري، وخلصت الدراسة إلى أن الصين تتبع أساليب مختلفة في التعامل مع خلافاتها البرية ونزاعاتها البحرية بسبب حسابات المخاطر الداخلية للحزب الشيوعي الصيني،

وأن النزاعات البرية يمكن أن تؤدي إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها من التصعيد، فإن العوامل الخاصة بالمجال البحري من المرجح أن تعمل على احتواء الحوادث العسكرية.

دراسة أنجانغ (2020)(Angang, 2020) **Angang**، **بعنوان: China in 2020 A New Type of Superpower**، هدفت الدراسة لبيان أن الصين تسير على الطريق الصحيح لتصبح قوة عظمى، وبيان وجهة نظر صينية بشأن التحديات والفرص التي ستواجهها الصين مع توسع بصمتها العالمية، ومن خلال فحص دقيق لمسار التنمية في الصين، باعتبارها أكبر سوق ناشئة في العالم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخلصت الدراسة إلى اقتراح إطار استراتيجي شامل لتوجيه المرحلة التالية من صعود الصين، سعياً إلى تعظيم التأثير الإيجابي على العالم والحد من التأثيرات الخارجية السلبية لتطورها السريع، ومع استعداد الهند لتحدي الصين باعتبارها القوة الاقتصادية القادمة.

دراسة فيفيك (2016) Vivek (Vivek, 2016)، **بعنوان: : China's Path to Power Party, Military and the Politics of State Transition** هدفت الدراسة لبيان تقدم الصين وتحولها العسكري والمدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى تحديد التغييرات في سياسات النظام الدولي، وخاصة في العلاقات العسكرية والمدنية العسكرية، وخلصت الدراسة إلى أنه لم تحاول الهند الحكم على تقدم الصين من خلال تحولها النظامي من حيث المصطلحات المؤسسية.

دراسة هوارث (2006) Howarth (Howarth, 2006) **بعنوان: China's Rising Sea Power—The PLA Navy's Submarine Challenge,**، هدفت الدراسة إلى بيان القدرات والطموحات الاستراتيجية للصين، ويستكشف الأعماق الحقيقية لخططها للقرن الحادي والعشرين، وبيان أوجه التشابه بين النظرة الاستراتيجية للصين ونظرة القوى القارية السابقة التي تحدت أساطيلها البحرية القوى البحرية المهيمنة من أجل الهيمنة الإقليميّة، وخلصت الدراسة إلى أن أسطول الغواصات الصيني المتزايد القدرة يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في استخدامه للقوة لحل قضية تايوان.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ناقشت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بموضوع الصراع في منطقة بحر الصين الجنوبي، فيما تتميز الدارسة الحالية بكونها تركز على التعريف بأسباب الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، وتحليل للصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، وطبيعة الصراع الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي، وتحليل للجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي.

أولاً: الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

يربط البحر مباشرة بين المحيط الهندي وبحر الصين الشرقي، عبر مضيق ملقا، أحد أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم، وتمر بضائع تبلغ قيمتها أكثر من (5) تريليون دولار أمريكي عبر هذه المياه كل عام، وتعتمد مئات السفن التجارية على الوصول الحر وغير المقيد إلى المنطقة، وهو طريق بحري رئيسي يربط بين البلدان، ويسهل التجارة الدولية، ويوفر حاليًا الوصول غير المقيد إلى القوات البحرية الخاصة بالقوى العظمى وتجارة العديد من الدول .(Koschut, 2024)

يحد البحر من الشمال الشرقي مضيق تايوان، ومن الشرق تايوان والفلبين، ومن الجنوب الشرقي والجنوب بورنيو، وخليج تايلاند والساحل الشرقي لشبه جزيرة الملايو، ومن الغرب والشمال البر الرئيسي الآسيوي، ويشكل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي معًا بحر الصين، ويمتد الحد الشمالي من أقصى نقطة شمال تايوان إلى ساحل مقاطعة فوجيان الصينية في مضيق تايوان، وتبلغ مساحتها (3,685,000) كم2، بمتوسط عمق (1,212) م، ويبلغ عرض مضيق تايوان في الشمال حوالي (160) كم، ويبلغ عمقه حوالي (70)م، ويقع مضيق لوزون، وهو القناة العميقة الرئيسة التي تربط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهادئ، بين تايوان والفلبين ويبلغ عمقه حوالي (2600) م، وتوجد القنوات الضحلة في الشرق على طول سلسلة جزر الفلبين وفي الجنوب بين بورنيو وسومطرة، فيما يكون الاتصال الغربي بالمحيط الهندي هو مضيق ملقا، ويبلغ عرضه في أضيقه (31) كم وعمقه حوالي (30)م (Wong، 2012).

يحتوي بحر الصين الجنوبي على بعض أهم الممرات الملاحية في العالم، ويعد الطريق الرئيس من وإلى موانئ المحيط الهادئ والمحيط الهندي، حيث تمر فيه واردات الدول من النفط والمعادن والمواد الغذائية والسلع المصنعة جنوبًا، وبعض المناطق في وسط بحر الصين الجنوبي تحمل علامة أرض خطرة، نشأت تسمية "خطيرة" نتيجة للنزاعات الإقليميّة الدولية، وخاصة حول جزر سبراتلي، التي تقع في المنطقة الغنية بالنفط بين ماليزيا وبروناي والفلبين وفيتنام، وقد ادعت هذه الدول الأربع، بالإضافة إلى الصين وتايوان ملكيتها (حسين، 2024).

وتقع معظم حقول النفط والغاز الطبيعي المكتشفة في مناطق غير متنازع عليها، بالقرب من الشواطئ، يوجد ما يقرب من (3.5) مليار برميل من النفط والسوائل الأخرى و(40.3) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة (الجزيرة نت، 2023)، والجدول التالي يبين احتياطيات بحر الصين الجنوبي حسب الدولة لعام 2023.

جدول (1) احتياطيات الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي حسب الدولة لعام 2023

دولة	السوائل الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة (مليون برميل)	احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة والمحتملة (تريليون قدم مكعب)
أندونيسيا	44	1.1

فيلبيني	17	0.4
ماليزيا	1,284	28.9
بروناي	299	1.9
الصين	1,423	5.7
فيتنام	530	2.3
المجموع	**3,596**	**40.3**

المصدر: (الجزيرة نت، 2023) بحر جنوب الصين يمر عبره ثلث الشحن البحري في العالم وتتنازع على سيادته 6 دول، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/

يعد بحر الصين الجنوبي ممرًا مائيًا حيويًا والاستقرار فيه شرط للتجارة الآمنة، فالشحن البحري يمثل (80%) من التجارة العالمية، ويمر ما يقرب من ثلث هذه الكمية عبر بحر الصين الجنوبي سنوياً، وتقدر قيمتها بنحو (5) تريليون دولار سنوياً، وهذا يجعل بحر الصين الجنوبي مهم للاقتصاد العالمي (الأمم المتحدة، 2024).

لتقييم الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار العوامل التالية (Koschut, 2024):

- يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية كبيرة بالنسبة لليابان حيث يمر عبرها (80%) من طاقتها إلى جانب العديد من وارداتها التجارية، لذا فإن اليابان تشارك وتؤيد موقف الولايات المتحدة بتأمين حرية الملاحة في خطوط التجارة البحرية والحفاظ عليها آمنة ومأمونة.
- الولايات المتحدة لا تريد للصين أن تعمل على توسيع نفوذها، وأعربت عن استعدادها للقيام بعمل عسكري إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إما لمساعدة حلفائها في المنطقة أو لحماية تايوان من سيطرة القوات الصينية.
- يعد حقل غاز "كاساواري" مصدرًا كبيرًا للطاقة لماليزيا، ويساهم بما لا يقل عن (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، لذا تسعى ماليزيا بإدارة علاقتها مع الولايات المتحدة مع رفض التدخل الأجنبي، والحفاظ على علاقة إيجابية مع الصين، التي تعد أكبر شريك تجاري لماليزيا وهذا يضع ماليزيا في موقف يجب عليها أن توازن مصالحها مع المصالح الأمريكية والصينية.

ثانياً : أسباب الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي

تعد الموارد الطبيعية في منطقة بحر الصين الجنوبي سمة مميزة، بسبب جرفه القاري الواسع، ومياهه الضحلة نسبياً، لذا فإن الوضع الجيوستراتيجي المتنازع عليه في بوابة مضيق ملقا وميناء سنغافورة، الذي يعد أحد أهم طرق الشحن التجاري في العالم، إلا أن وجود جزر باراسيل وجزر سبراتلي تضمن السيطرة

على إمدادات اقتصادات دول شمال شرق آسيا (Roche, 2013)، كما يعد بحر الصين الجنوبي المصدر الرئيسي للغذاء، حيث يمثل (8٪) من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك التجارية في العالم (Khoury, 2017)



الخريطة رقم (1): جزر بحر الصين الجنوبي

Reassure: Jost, V. (2019). Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, *TDC*, No (1127), 1-12.

يتكون بحر الصين الجنوبي من الجزر التالية (Jost, 2019)، والتي هي موقع خلاف بين القوى الإقليميّة:

- **جزر سبراتلي:** يفوق عدد مجموعة جزر سبراتلي (100) جزيرة، تتوزع على (11) إقليماً، وعلى مساحة تصل إلى ألف كيلومتر مربع، وأدى النزاع بين الصين وفيتنام عليها إلى مواجهة عسكرية يوم 19 كانون الأول عام 1974 وأصبحت بعدها سبراتلي تحت السيطرة الكاملة للصين.
- **جزر باراسيل:** بعد انتصار الصين في حربها على فيتنام عام 1974 أصبحت مجموعة جزر باراسيل تحت السيطرة الصينية، وهي تتوسط الساحل الجنوبي لجزيرة هاينان وساحل فيتنام الأوسط، وتتكون من (10) جزر وجروف صخرية، وتشغل مساحة (200) كم^2.
- **جزر براتاس:** تقع على بُعد (300) كم جنوب شرق هونغ كونغ و(548) كم جنوب تايوان، و(500) كم شمال غرب ليزون أكبر جزر الفلبين، وقد بقيت لمدة طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.
- **قطاع ماكلسفيلد:** يقع على بعد حوالي (300) كم جنوب شرق أرخبيل باراسيل، ويبلغ طوله (140) كم وعرضه (60) كم، وهو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة، ويقع تحت إدارة منطقة سانشيلد الصينية، ولكن تايوان تطالب.

وتحاول أطراف النزاع إثبات أحقيتها في هذه الجزر بادعاءات تاريخية، وتدعي الصين أنها أول من اكتشف هذه الجزر ويشتد النزاع على جزر سبراتلي وبراسيل بشكل خاص نظراً لأهميتها وبنسبة أقل على جزر براتاس وقطاع ماكلسفيلد، وهناك جزر متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وهي جزر "باراسيل"

في الشمال وجزر "سبراتلي" في الجنوب، وجزر "سكاربورو شول" إلى الشرق متنازع عليها فقط بين الفلبين والصين وتايوان، في حين أن "براتاس" في الشمال الشرقي هو مسألة داخلية صينية، لو لم تكن هذه الجزر موجودة لكان من السهل نسبيًا تقسيم مياه وموارد بحر الصين الجنوبي بالطريقة التي فعلتها الدول الأوروبية في بحر الشمال، على سبيل المثال ولو كانت الجزر أكبر حجماً، مثل تلك الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، لكان من الممكن أن يستوطن فيها سكان قادرون على تقرير سيادتهم، إلا أن جزر بحر الصين الجنوبي هي جزر ذات حجم مناسب لإحداث الصراعات (Sakamoto, 2021) .

يعد بحر الصين الجنوبي جذاباً للدول الساحلية التي تطالب بالسيادة على الجزر الصغيرة على أمل أن تتمكن من السيطرة على جزء منها، فإن الجهات الفاعلة الإقليميّة وحتى الدولية مثل الولايات المتحدة تبدي اهتمامًا وثيقًا بالمنطقة وتتصاعد التوترات بين الحين والآخر حتى تتوقف قليلاً عن التحول إلى صراع مسلح لا يتجاوز مرحلة التوترات والاشتباكات متوسطة الحدة (U.S.–China Strategic Competition in South and East, 2021) .

ولدى الصين وماليزيا وتايوان، والفلبين، وفيتنام مطالبات ببعض أو كل الجزر والصخور والمعالم الأرخبيلية في جزر "سبراتلي وباراسيل"، في حين أن إندونيسيا غير مطالبة في نزاع بحر الصين الجنوبي، مما يضعها على أنها "دولة متنازعة غير مطالبة" في بحر الصين الجنوبي لأن المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا تتقاطع مع ترسيم الحدود الصيني المكون من تسع نقاط، ويعد وجود إندونيسيا من بين المتنازعين نظراً لاشتباكاتها المتكررة مع الصين حول حقوق الصيد بالقرب من جزر "ناتونا"، فشرعية الادعاء الصيني، والمعروف باسم خط النقاط التسع*، محل نزاع شديد لأنه يفتقر إلى أساس تاريخي ويشوبه الكثير من الغموض، وأساس مطالبات الصين بالسيادة على جزر "باراسيل" هو رحلة استكشافية مدتها ثلاثة أسابيع بتفويض من حاكم "قوانغدونغ" عام 1909، وتشارك اليابان والهند وأستراليا بشكل متزايد في الصراع الجيوسياسي الإقليمي، إما من خلال تشكيل شراكة أمنية، أو الحفاظ على مشروع للتنقيب عن النفط والغاز مع شراكة استراتيجية، وأن الممر المائي يمثل جبهة حساسة في التنافس بين الولايات المتحدة والصين .(Jost, 2019)

ثالثاً: الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي

تمتد الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي إلى التجارة الدولية، حيث يعمل كقناة أساسية تستوعب أكثر من ثلث حركة الملاحة البحرية العالمية، فهو ممر بالغ الأهمية للتجارة، حيث يحمل بضائع

*يشير خط القطاعات التسعة إلى خط الترسيم غير المحدد بدقة والمستخدم من قِبل جمهورية الصين الشعبية (الصين) وجمهورية الصين (تايوان)، ليعبر عن مزاعمهما بالجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي. وتشتمل المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي على جزر باراسيل وجزر سبراتلي والعديد من المناطق الأخرى بما في ذلك جزيرة براتاس وجروف فيريكر وجرف ماكليسفيلد ومياه سكاربورو الضحلة.

تقدر قيمتها بأكثر من (5) تريليون دولار سنويا ويربط الاقتصادات الكبرى في آسيا بأسواق أوروبا وإفريقيا والأميركتين، ونتيجة لذلك، يصبح بحر الصين الجنوبي مسرحاً مركزياً للمطالب الإقليميّة المتنافسة، مما يؤكد أهميته الاقتصادية العالمية، إن التعقيدات التاريخية المتعلقة ببحر الصين الجنوبي لها جذور تمتد على مدى قرون عديدة، وتتنافس قوى إقليمية مختلفة، بما في ذلك الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، على السيادة على الجزر والشعاب المرجانية المتنوعة، وقد خلقت هذه المنافسة نسيجاً معقداً من النزاعات المتشابكة بين التفسيرات التاريخية، ومشاركة قوى عالمية كبيرة مثل الولايات المتحدة (Koschut, 2024).

ومن الأسباب الجيواستراتيجية التي تتمثل في الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي ووجود موارد طبيعية متنوعة فيه، مع تغير مراكز الثقل الاقتصادي العالمي إلى شرق آسيا، وتحويل الولايات المتحدة تركيزها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي بالتوازي مع بناء الصين لقوتها العسكرية بشكل متنامٍ على رقعة إقليمية ومركزها بحر الصين الجنوبي، مما تدفع كل طرف إلى الامتناع عن تقييم أية تنازلات، مما يشير إلى أن فرص تسوية الخلافات الضئيلة، وأن القضية ستكون عاملًا مؤثرًا في تحديد مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية ومستقبل المنطقة والعالم ككل، وهذا ما اتضح بالفعل من خلال وقوع ثلاثة حوادث خطيرة في مياه بحر الصين الجنوبي وهي (محمد، 2023).

- حادثة في عام 2009م عندما اعترضت سفن شبه عسكرية صينية سفينة مراقبة تابعة للبحرية الأمريكية.
- تصادم جوي في عام 2011م بين طائرة استطلاع أمريكية من طراز (EP–3) وطائرة مقاتلة صينية.
- مناوشات في عام 2014م بين مقاتلة صينية وطائرة دورية أمريكية من طراز (P–8) .

وفيما يلي عرض مواقف لبعض القوى الفاعلة في الصراع في بحر الصين الجنوبي:

1. الموقف الفلبيني من الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:

عززت الفلبين علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة من خلال الاستمرار في توسيع نطاق تنفيذ اتفاقية التعاون الدفاعي، وإظهار الجهود التعاونية في مجال الدفاع، بالإضافة إلى ذلك، أشارت تحالفات الفلبين مع أستراليا إلى استعداد الفلبين لطلب الدعم من مصادر متعددة للشؤون الإقليميّة، وأظهرت التشريعات المقترحة في الفلبين، والتي تهدف إلى إنشاء مناطق بحرية محمية حول جزر كالايان وسكاربورو شول، التزامًا بالحفاظ على النظم البيئية والموارد البحرية، وأظهرت التدريبات العسكرية المشتركة بين الفلبين والولايات المتحدة، مثل تدريبات باليكاتان، مستوى عال من التعاون، حيث عززت الفلبين تعاونها العسكري مع مجموعة الحوار الأمني الرباعي "كواد (QUAD) "والذي يضم كلاً من الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، والذي أنشئ عام 2007 وأُعيد تفعليه عام 2017 لاحتواء الصين والوقوف أمام صعودها العسكري والاقتصادي .(Damn, 2020)

وأكد إصدار المبادئ التوجيهية الدفاعية الثنائية على الالتزام المشترك بالدفاع عن بحر الصين الجنوبي وأعربت الفلبين عام 2024 عن نيتها القيام بدوريات مشتركة في بحر الصين الجنوبي مع دول من بينها الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفرنسا والهند وسنغافورة، وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الأمن البحري من خلال الجهود التعاونية، كما عززت الفلبين وجودها في بحر الصين الجنوبي من خلال إنشاء محطة لخفر السواحل في جزيرة ثيتو، مما عزز قدرات المراقبة، ويثير تصعيد الصراع في بحر الصين الجنوبي مخاوف كبيرة بشأن الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية، في نهاية عام 2023 وطوال أوائل عام 2024، اشتد النزاع بين الصين والفلبين، وتمركز حول جزيرة باالأوان في الفلبين وبالقرب من مياه هاينان في الصين أصبح الصراع أكثر عنفًا عندما استخدم خفر السواحل الصيني خراطيم المياه ضد سفن الإمداد الفلبينية التي تحاول الوصول إلى سفينة بي آر بي سييرا مادري، وهي سفينة حربية متوقفة تعمل كموقع استيطاني (تشن، 2024).

2. الموقف الاندونيسي من الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:

أكدت إندونيسيا أن نزاع بحر الصين الجنوبي كدولة غير مطالبة في نزاع بحر الصين الجنوبي الأصلي وكثيرًا ما قدمت نفسها على أنها "وسيط نزيه"، فإن أجزاء من خط التسع نقاط الذي تطالب به الصين من جانب واحد تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا بالقرب من جزر ناتونا على الرغم من اعتراف الصين بسيادة إندونيسيا على جزر ناتونا، وجادلت الصين بأن المياه المحيطة بجزر ناتونا هي "مناطق صيد تقليدية" صينية، وسرعان ما رفضت إندونيسيا مطالبة الصين، مؤكدة أن مطالبة الصين بخط النقاط التسع بشأن أجزاء من جزر ناتونا ليس لها أي أساس قانوني عام 2015، قال رئيس الأمن الإندونيسي لوهوت باندجايتان إن إندونيسيا يمكن أن تقاضي الصين أمام محكمة دولية قدمت إندونيسيا تعليقًا إلى محكمة التحكيم الدائمة بخصوص مطالبة الصين في التحكيم، وتم وصف النهج الإندونيسي تجاه إحدى القضايا باللغة الجاوية على أنه "menang tanpa ngasorake" وهو ما يعني الفوز في الحرب دون فضح الأعداء (Damn, 2020).

تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا على بعد (370) كم من شواطئها، وهو ما يعني حول ناتونا أنها تتقاطع قليلاً مع خط الصين ذي النقاط التسع، مما يحدد مطالبتها المتنازع عليها على نطاق واسع بمعظم بحر الصين الجنوبي، وفي الفترة 2014–2015 تم تعزيز وجود القوات المسلحة الإندونيسية على الجزر، الأمر الذي كانت الحكومة الإندونيسية تأمل أن يقلل من فرصة نشوب أي صراع ثم في أوائل عام 2020، تم نشر (600) جندي إضافي وثماني سفن حربية تابعة للبحرية الإندونيسية بما في ذلك فرقاطات من فئة أحمد ياني، وطرادات من فئة بونج تومو، وطرادات من فئة كابيتان باتيمورا

"ASW"إلى المنطقة بدعم من الطيران البحري التابع للبحرية الإندونيسية "CN-235 MPA"، أرسلت القوات الجوية الإندونيسية (4) طائرات من طراز "F-16" وطائرة بوينغ "737-2 9x" للمراقبة، ووضعت طائرات "BAE Hawk" القريبة في حالة تأهب بعد أن زادت سفن الصيد الصينية النشاط غير القانوني داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، برفقة أبحرية إندونيسية، وسفينة تابعة لخفر السواحل الصيني (Jost, 2019).

3.موقف اليابان من الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:

إن النشاط الاقتصادي في اليابان يعتمد على تقليل العوائق عبر ممرات بحرية، ومصلحة اليابان الأولى في بحر الصين الجنوبي تتلخص في ضمان مرور التجارة الدولية بسلاسة عبر المنطقة، إذ يمر ما يقرب من (80%) من واردات اليابان من الطاقة عبر بحر الصين الجنوبي (Sato, 2021) .

وتشعر الحكومات اليابانية بالقلق إزاء عدوانية الصين المتزايدة في بحر الصين الشرقي فيما يتصل بالنزاع الإقليمي بين الصبن واليابان بشأن جزر (سينكاكو/ دياويو)، عبر المطالبات التاريخية للصين بهما، رفضها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)* في نزاعها الإقليمي مع الفلبين؛ وسعي الصين لعسكرة بحر الصين الجنوبي، ونشرها لعمليات "المنطقة الرمادية"*، كلها ينظر إليها اليابان كجزء من استراتيجية واحدة من قبل الصين تهدف إلى إضعاف المطالبات الإقليميّة وسيطرة الدول الأخرى في المنطقة وفرض سيطرتها الخاصة، وتواجه اليابان تكتيكات المنطقة الرمادية المماثلة لمحاولات الإكراه التي تقع تحت ما يعتبر "هجوماً مسلحاً" في بحر الصين الشرقي (Patalano, 2020, p. 1) ، لذا التقى رئيس الوزراء كيشيدا فوميو مع رئيس الوزراء الفيتنامي فام مينه تشينه عام 2021 لإصدار بيان مشترك أعرب فيه عن "المخاوف" بشأن بحر الصين الجنوبي و"المحاولات الأحادية الجانب" لتغيير الوضع الراهن ورفع التوترات في المنطقة (International Institute for Strategic Studies, 2021, p. 224) .

كما أن سلوك الصين العدواني في بحر الصين الجنوبي يزيد من قلق اليابان بشأن صعود الصين العسكري والاقتصادي على نطاق أوسع، وتبرز ثلاثة مجالات مثيرة للقلق بشكل خاص من وجهة نظر اليابان تتمثل في التحديث العسكري للصين لأنها تتمتع بتفوق عسكري كمي كبير على اليابان في المنطقة، حتى مع احتفاظ القوات اليابانية بتفوق نوعي في بعض المناطق، وفيما يتعلق بالإنفاق الدفاعي الآسيوي في عام 2020، أنفقت الصين (193) مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (42%) من إجمالي انفاق المنطقة، وبالمقارنة أنفقت اليابان (49.7) مليار دولار أمريكي، أو نحو (11%) من الإجمالي، و(26%) من إنفاق الصين، ومع تزايد الشكوك الآن حول التفوق العسكري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ، تواجه

*اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (United Nations Convention on the Law of the Sea) (UNCLOS)، والمعروفة أيضًا باسم اتفاقية قانون البحار أو معاهدة قانون البحار وهي اتفاقية دولية نتجت عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (UNCLOS III) التي وقعت بين 1973 و1982، وحددت الاتفاقية حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها لمحيطات العالم، ووضع مبادئ توجيهية للأعمال التجارية والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية البحرية. حلت الاتفاقية التي أبرمت في 1982 محل المعاهدة الرباعية لسنة 1958 بشأن أعالي البحار

***المنطقة الرمادية** هي المسافة الواقعة بين السلام والحرب، والتي تنطوي في ظاهرها على أعمال حرب.

اليابان التحدي المتمثل في كيفية دعم القوة الأمريكية في ظل تزايد احتمال نشوب صراع بين القوى الكبرى، مثل الصراع حول تايوان (Blackwill & Zelikow, 2021).

4.موقف الهند من الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:

بدأت الحكومات الهندية منذ عام 1998 في إعادة تحديد المصالح الاستراتيجية للهند من خلال التركيز على البحار، ويعتبر شمال المحيط الهندي بشكل عام منطقة نفوذ هندي، وكانت الهند تنظر إلى السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، والنشاط البحري الصيني في شمال المحيط الهندي على أنهما يكتسبان نفوذًا استراتيجيًا على حساب الهند، وجاءت الرؤية الاستراتيجية الهندية–الأمريكية المشتركة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، والتوقيع على اتفاقيات التبادل اللوجيستي، بعد التوسع البحري الصيني وموقفها الحازم في المنطقة. وبدلاً من النظر إلى العلاقات الهندية–الأمريكية من منظور الهند، فإن الصين تراها فقط في سياق التنافس الصيني الأمريكي، وتستنتج الصين أن التعاون البحري الهندي الأمريكي دليل على مشاركة الهند في تطويق واحتواء الولايات المتحدة للصين (Koschut, 2024).

قد تكون الاختلافات الحادة في النهج والموقف على كلا الجانبين فيما يتعلق بالعلاقة الثلاثية لأن كل من الهند والصين تعتبران نفسيهما قوى بحرية، مما أدى إلى رؤى غير متوافقة لأدوارهما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد لا يغير هذا التحول في ميزان القوى والفرص الصين في منطقة المحيط الهندي، لكنه سيساعد الهند على التعامل معها، وكذلك بالنسبة للصين للتعامل مع العلاقات الهندية الأمريكية المتنامية، يبدو أن رفض الصين الصريح لفكرة المحيطين الهندي والهادئ يعتمد فقط على الخلط بينها وبين احتواء الصين، وتعتقد الصين أن الخلاف بين الهند والصين بشأن هذه المسألة يمكن حله بسهولة إذا كان على الهند ترى مبادرة الحزام والطريق كاستراتيجية لصعود الصين وتخلت عن رؤيتها الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لأنها جزء من استراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد الصين (Hung, 2023).

5.موقف الصين من الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي:

تتلخص أهم مصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي في الآتي:

أ. حماية الاستقرار وتأمين ممراتها عبر تأمين الخط التاسع الصيني، ليكون من بين العناصر الأولى المشكّلة لمصالحها الحيوية في بحر الصين الجنوبي، وعملت الصين في 6 أيلول 2013 على إصدار استراتيجيتها الخاصة لتنمية السلام في المنطقة، ومن ضمنها فكرة تحت عنوان "المصالح الأساسية"،

التي تشتمل على عناصر حيوية يتم التركيز فيها على: "الاستقلال الوطني، التكامل الجغرافي، التواصل الوطني"، أي ضرورة ألا تنتهك أي قوة خارجية السيادة الوطنية، وإلا فإنّها مستعدة لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها، ولن تسمح لأي قوة بتهديد نظامها السياسي أو انتهاكه، إضافة إلى تأكيد الإجراءات الرئيسة لترسيخ فكرة حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بالإضافة إلى الأمن المالي والاستقرار الاقتصادي (Takahashi, 2018, p. 787).

ب. إقامة شبكة من العلاقات الاستراتيجية التعاونية مع دول إقليمية مثل: (كوريا الشمالية، روسيا، باكستان، إندونيسيا، تايلاند، الفيليبين) التي ترتبط بعلاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي بذلك تعمل على توسيع نطاق التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح المشتركة بين الصين وهذه الدول من خلال:

- إقامة مشروعات كبرى تربط بين الصين ودول لها ثقل استراتيجي في محيطها الإقليمي (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، والممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني، والممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار، وتسعى مبادرة حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا، من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية، والطرق السريعة، وشبكات الطاقة، وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات، بهدف تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي (Liff, 2019).

منذ عام 2023 واصلت الصين إظهار قوتها العسكرية والبحرية من خلال إجراء تدريبات بالقرب من تايوان ومن المتوقع حدوث المزيد من المواجهات والمناوشات العسكرية، لكن من الواضح أن الصين مستعدة لتحمل هذه المخاطرة، وتستعد الفلبين من خلال تذكير الصين بأن لديها معاهدات السلامة والحماية مع كل من أمريكا وأستراليا، وتسمح هذه المعاهدات لقوات من كلا البلدين بالدخول ومساعدة الفلبين، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة الصراع ويضيف المزيد من اللاعبين إلى الميدان كاستعراض للقوة وإظهار القدرات، أجرت الفلبين والولايات المتحدة في نيسان 2024، أكبر مناورة عسكرية سنوية، حيث قامتا بإغراق سفينة حربية واستعادة السيطرة على جزيرة لإرسال رسالة واضحة التحدي والاستفزاز لنظيرهم الصيني (ستيوارت، 2024).

ليس لدى الصين أي نية لخفض التوتر في المنطقة، وتخطط لزيادة مناوراتها البحرية العسكرية حول تايوان، وقد وعد الفريق "جينغ جيان فنغ" نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجنة العسكرية المركزية، بتدمير أي قوة أجنبية تدخل الصراع واتهمت الولايات المتحدة بالسعي إلى إنشاء تحالف "على غرار حلف شمال الأطلسي" في جنوب شرق آسيا، والذي سوف يكون من إثارة مزيد من التوتر (جارامون، 2023).

رابعاً: الصراع الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي

يشكل الوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا أهمية كبيرة لاستعراض قوتها العسكرية، كما يشكل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ركيزتين لقيادتها للمنطقة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ

من قوتها المهيمنة على المستوى العالمي، وإن قوة الصين ونفوذها المتصاعدين يعيدان تشكيل التوازن الاستراتيجي الإقليمي، واللذان سيقوضان إلى حدٍ كبير البُنية الأمنية الإقليميّة القائمة التي شكلتها الولايات المتحدة وهيمنت عليها منذ الحرب الباردة، وأصبح صعود الصين كقوة عالمية حقيقة واقعة، ورداً على الحقائق الاستراتيجية المتغيرة في شرق آسيا، لذا ابتكرت الولايات المتحدة استراتيجية مختلطة للتحوط وإعادة التوازن واحتواء قوة الصين ونفوذها المتناميين باستخدام وسائلها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية، من أجل الحفاظ على قوتها المهيمنة في المنطقة، ولا شك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها تحدياً كبيراً لقوتها المهيمنة في شرق آسيا، بينما ترى الصين أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الأساسية في المنطقة، ونظراً للاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، مما جعل بحر الصين الجنوبي أمراً حيوياً استراتيجياً لكل منهما للسيطرة على شرق آسيا، مما أدى إلى زيادة المنافسة الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يفسر التوترات المتصاعدة في المنطقة (Sakamoto, 2021).

ويشكل بحر الصين الجنوبي بؤرة ساخنة للصراع الأمريكي الصيني، قد تؤدي إلى حرب عسكرية مباشرة، لأن كثير من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لديهم حدود مع الصين، إما حدود بحرية أو حدود برية، وبالتالي من الممكن أن تقوم إحدى هذه الدول بالرد على التحركات العسكرية الصينية، مما يجعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية دقيقاً ومباشراً، إما أن تقود حرباً بالوكالة، أو الإقدام على حرب عسكرية مباشرة وهو أمر محتمل، لكنه غير مرجح، إنما تتم إدارته عبر دولة أخرى خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي، والتي تمثل عمق استراتيجي للصين، باعتبار أن أمن طاقتها مسألة أمن قومي، ومما زاد من حدة المشهد وتعقد النزاعات هو توسط الجزر المتنازع عليها لبحر الصين الجنوبي، إلا أن الصين تؤكد على ضرورة حل النزاعات بين الدول المتنازعة في المنطقة، دون أي تدخلات خارجية في إشارة منها إلى التدخل الأمريكي في المنطقة، وعملت الولايات المتحدة على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وأطلقت على عملياتها العسكرية في المنطقة اسم "عمليات حرية الملاحة" لحماية طرق التجارة البحرية وإبقائها مفتوحة أمام الجميع، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية قريبة من المنطقة الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي، وتعارض الصين هذه الأنشطة العسكرية بحكم قربها من جزر (سبراتلي وباراسيل)، وبوصفها جزء من السيادة الصينية، بينما ترى الصين بأن عملية عسكرة بحر الصين الجنوبي جاءت لسرقة موارد ومقدرات البحر تحت ذريعة حمايته، وعملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في عام 2010 على تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر الصين، وذلك بهدف خلق نوع من التوازن مع الصين، حيث قامت بإجراءات عسكرية تضمنت زيادة الأسطول البحري في منطقة شرق آسيا، كما زادت علاقاتها مع دول بحر الصين المتنازعة مع الصين، فتم الاتفاق مع فيتنام على استخدام

خمس قواعد عسكرية وعززت قواعدها العسكرية السابقة في (كوريا واليابان وسنغافورة وتايلند)، وذلك لحفظ الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، وكمحاولة منها لتضييق الخناق على مطالب الصين وتجارتها لكون معظم تجارة الصين تمر من بحر الصين الجنوبي، مما دفع الصين إلى تطبيق استراتيجيات عدة كان أهمها طريق الحرير "مشروع الحزام والطريق"، والذي يربط (68) دولة في (آسيا وإفريقيا وأوروبا) بـ(طرق برية، وسكك حديدية، وخطوط ملاحة)، ورافق المشروع عدة مشاريع أخرى مكملة لطريق مثل (قناة نيكارجوا، والممر الشمالي الغربي الذي اعتبر كمنافس لقناة السويس، وقناة برزخ كرايسشميوس في تايلند، وممر التنمية الباكستان) (Territorial Disputes in the South China Sea, 2021).

لذا يعتبر بحر الصين الجنوبي قنبلة موقوتة نظراً لتصاعد القوة العسكرية لأطراف النزاع، سواء أكانت الولايات المتحدة أو بروناي، سنغافورة، ماليزيا، فيتنام أو الفلبين، بالإضافة إلى القوات الصينية المنتشرة تحت مبدأ حماية السيادة الجوية والبحرية للصين في بحر الصين الجنوبي، وتقوم الحجج الصينية للهيمنة على بحر الصين الجنوبي على أساس أن المياه الإقليميّة هي حق لمن يملك جزيرتي (باراسيل وسبرراتلي)، وبالتالي تقوم بمحاولة السيطرة على البحر، كون هاتين الجزيرتين والارخبيل تحت السيادة الصينية، فيما ردت عليها فيتنام والفلبين أن هاتان الجزيرتان لهما، وبما أن هاتين الجزيرتين لهما فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي ستعود إلى فيتنام والفلبين.

وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية إن فرضت الصين سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، فستقوم بمنع الطائرات العسكرية من التحليق فوق المناطق المتنازع عليها، وأن تقوم بتحديد مسار الطائرات المدنية ضمن خطوط جوية محددة، وهذا بالطبع سيؤدي إلى عرقلة سلاسل التوريد بالعالم وسيمنح الصين قدرة هائلة على السيطرة على الحلفاء الموقعين على معاهدات تحالف مشتركة مع الولايات المتحدة، وقد حدث هذا التحديد سابقاً بصورة رسمية، حينما أعلنت الصين وبشكل فردي أن هنالك منطقة تحديد للدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما أغضب كوريا الجنوبية واليابان نظراً إلى أن الصين أعلنت أن منطقة الشعب المرجانية المتنازع عليها ما بين كوريا الجنوبية والصين والمعروفة بـ "AUDO" بأنها أصبحت ضمن منطقة الدفاع الجوي المعلنة، ومن وجهة النظر الصينية، يشكل الوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا تهديداً كبيراً لأمنها القومي، حيث تبنت الولايات المتحدة استراتيجية عدائية لاحتواء صعود الصين، وإن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي ستؤهلها لبناء قواعد عسكرية ونشر القوات البحرية والجوية لجيش التحرير الشعبي في المنطقة، مما يعزز إلى حد كبير بيئتها الاستراتيجية من خلال بناء مجال القوة والنفوذ في المنطقة المحيطة، وإن محاولة الصين لتأمين مصالحها في بحر الصين الجنوبي، شأنه أن يعمل إلى حد كبير على تعزيز موقعها الاستراتيجي في التنافس الصيني– الأميركي في المنطقة، لتعزيز وحماية المصالح الاستراتيجية للصين في بحر الصين الجنوبي، وإن هيمنة الصين على المنطقة ينبغي أن تؤدي إلى تأثير سلبي على نزاعات بحر الصين الشرقي، وستحقق الصين أول سياسة لسلسلة الجزر للحد من

استعراض القوة الأمريكية وتعويض النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال إغلاق البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي داخل قوس يمتد من جزر ألوشيان في الشمال إلى بورنيو في الجنوب، فالحرب بين الولايات المتحدة والصين أمر لا مفر منه في بحر الصين الجنوبي، مما يعكس بشكل قاطع الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بالنسبة للأمن القومي للصين (Sakamoto, 2021).

لقد تصاعدت حدة التوتر بشأن النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت الصين عام 2022 أن جيشها أبعد مدمرة أمريكية أبحرت في القرب من جزر باراسيل المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي كما حلقت طائرة أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي، وتم اعتراضها من قبل طائرة مقاتلة صينية كانت جاهزة للمواجهة في عام 2023، حيث اعتبرت الصين تلك الحادثة انتهاكًا لسيادتها، وشهد عام 2023 تزايد الاحتكاكات بين القوى الكبرى في منطقة البحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي فاقم مؤشرات التوتر، حيث اتهمت القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ طائرة مقاتلة صينية من طراز "J-16" في 26 أيار 2023 باعتراض عدواني بلا داعٍ لطائرة استطلاع مشتركة أمريكية من طراز "RC-135 Rivet" في المجال الجوي الدولي فوق بحر الصين الجنوبي، والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك فيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا، تعارض مطالبات الصين الإقليميّة في المنطقة، وعلى الرغم من حكم المحاكم الدولية لصالحهم، فقد أنشأت الصين بشكل غير قانوني بنية تحتية عسكرية متقدمة وتقوم ببناء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي تشمل أهداف الصين السيطرة على الصيد الجائر واحتياطيات النفط والغاز في المنطقة، مما أثار القلق بين دول بحر الصين الجنوبي الأخرى بشأن استراتيجية الصين العسكرية المتصاعدة والعدوانية (Koschut, 2024) .

وسعت الصين للانضمام للعديد من المنظمات الإقليميّة، والمنظمات الأمنية والاقتصادية في آسيا، حيث سعت على إلى الاندماج والتكامل مع شركائها في تكتل دول البريكس(BRICS) ، والتكامل مع دول الجوار الإقليمي من خلال عمل مشروعات اقتصادية تنافس المشروعات الأمريكية، بما في ذلك بنك التنمية الجديد (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية) الذي تم وصفه بأنه بديل عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليميّة الشاملة، واتحاد دول جنوب شرق آسيا، واتفاقية التجارة الحرة لدول آسيا والمحيط الهادي، التي ربطت الصين بالدول الآسيوية المجاورة لها، وهذا يمثل مستوى جديد من الثقة في الخطط الإقليميّة طويلة المدى، حيث تسعى الصين إلى تحقيق مصالحها في منطقة آسيا والمحيط الهادي والمتمثلة في أن تحل الصين محل الولايات المتحدة كقائد وقوة أساسية في آسيا، وأن تُضعف في نفس الوقت نظام التحالف الأمريكي الأسيوي، وتزعزع ثقة الدول الأسيوية في مصداقية الولايات المتحدة والاعتماد عليها، وكذلك لاستخدام قوتها الاقتصادية لسحب الدول الأسيوية وإدخالها في كنف

الاقتصاد الصيني، وإلقاء ظلال من الشك على النموذج الاقتصادي الأمريكي، ولزيادة القدرة العسكرية لتقوية أنظمة الردع الصيني ضد أي تدخل عسكري في المنطقة، وتسعى الصين بذات الوقت ضمانة ألا تقلل القيم الديمقراطية الأمريكية من القبضة الصينية في الداخل(Robert, 2019, p. 20).

وهكذا، فإن الصين تمتلك مؤهلات التحدي الأكثر واقعية لإسقاط الهيمنة الأميركية ومنافستها لتصدر النظام الدولي، وتحولها إلى القوة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي. ولتدعيم هذا المسعى، تنتهج الصين سياسة خارجية قوامها التعاون المواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توزيعات القوة العالمي، وتشجيع تعدد الأقطاب في العالم، وإقامة نظام دولي جديد (مطر، 2015).

وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني على إقامة تحالفات أمنية وعسكرية في نطاق ضيق، وهو النموذج الذي قدمته في تحالفها الثلاثي والأكثر إحكاماً تحالف "أوكوس" مع كلا من بريطانيا وأستراليا، بالإضافة إلى عقد شراكات مع دول من منطقة المحيطين الهندي والهادئ لا تضع حلفاء الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع الصين، وتُمكن واشنطن من الوفاء بالتزاماتها الأمنية نحو حلفائها، وتسعى الولايات المتحدة في هذا التحالف الثلاثي إلى تحقيق توازن القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ عن طريق إقحام أستراليا في ساحة الصراع الأمريكي الصيني من خلال تعظيم قوتها البحرية لمواجهة القدرات المتزايدة للقوة البحرية الصينية، والوصول إلى تحقيق توازن القوى الذي يمنع الهيمنة الصينية في المنطقة. ويبدو أن الغواصات النووية التي ستتسلمها أستراليا كجزء من اتفاقية التحالف قادرة بشكل كاف على تحقيق هذا الدور، حيث تستطيع قطع مسافات طويلة في أعماق البحار وبسرعة أعلى نسبيا من الغواصات العادية، وهو ما يجعل نطاقها أوسع وأقل عرضة للانكشاف، ويمنحها القدرة على أداء مهام في المحيطين الهندي والهادئ، بالإضافة إلى إمكانية تزويدها بأسلحة نووية (Baker, 2021).

وترى الباحثة إن الخصوصية الجغرافية للصين وتطلعاتها لتشكيل مجال جيوسياسي في المنطقة، يتصاحب معه غياب قوة إقليمية منافسة في المنطقة، مما يجعل منطقة جنوب شرق آسيا خطاً أمامياً للنفوذ والتوسع الصيني على الصعيد العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، وهذا يجعلها تقع في موضع التعارض مع النظرة الأميركية إلى المنطقة وأطماعها فيها، فهذه المنطقة تشكل كمجموعة خامس أكبر اقتصاد في العالم تتشارك في تجارة ثنائية يبلغ مجموعها (5.3) تريليون دولار سنوياً، وتمثل أيضاً رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث يبلغ إجمالي الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات (105) مليار دولار سنوياً، مما يعمل على توفير أكثر من نصف مليون فرصة عمل في الاقتصاد الأمريكي، ففي جنوب شرق آسيا هنالك حوالي (4200) شركة أمريكية، وهذه الشركات تعمل غالبًا كجزء من سلسلة التوريد العالمية التي تصدر إلى مناطق مختلفة من العالم، ويمثل بحر الصين الجنوبي، الذي يقع في منتصف جنوب شرق آسيا، منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة، التي تجعل تصرفاتها تجاهه ترتكز على مبدأ حماية المصالح

كمبدأ موجه أساسي لاستراتيجيتها في المنطقة، فهذا البحر يعد الشريان الاقتصادي في المنطقة (تشن، 2024).

خامساً: الجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي تسهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع في بحر الصين الجنوبي

إن النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي لا يزال بعيدًا عن الحل، بسبب سباق التسلح المستمر الذي يجعل أي تصعيد محتمل، ومن أجل فهم أفضل لما إذا كان حل النزاع في بحر الصين الجنوبي ممكنًا على الأقل قريبًا، يتعين إعادة النظر في الجهات الفاعلة الإقليميّة والدولية التي يمكن أن تساهم في تخفيف التوترات وإنهاء الصراع من خلال تقديم حل مناسب لجميع الأطراف، وفيما يلي عرض للبعد الإقليمي والدولي لحل النزاعات في منطقة بحر الصين الجنوبي:

- **البعد الإقليمي للصراع في بحر الصين الجنوبي**

لعبت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) منذ تأسيسها عام 2002، دورًا إلى حد ما في ضمان الحوار وتوسيع المصالح الإقليميّة المتداخلة وتنمية المصالح الإقليميّة والثقة والتعاون بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، والذي وقعت عليه الصين في عام 1997، والذي دعا إلى الحل السلمي للصراعات في بحر الصين الجنوبي، وبدأت المنظمة عدة محاولات لحل النزاعات، وأثبت أنها لا تملك القدرة على الاضطلاع بدور قيادي، وأنها غير قادرة على تكييف ردود أفعالها مع السياق السياسي والتحديات الحالية (Sakamoto, 2021).

فعملية صنع القرار في رابطة دول جنوب شرق آسيا تعتمد على الإجماع بين أعضائها، وهي عملية متزايدة الصعوبة عندما يعتمد أغلب أعضائها بشكل كامل على الصين في تنميتهم وتجارتهم، وقررت كمبوديا ولاوس، على سبيل المثال، البقاء خارج هذا النزاع بسبب اعتمادهما الكامل تقريباً على شراكة صينية سلسة، ودعم المطالبات الصينية رسمياً، إلا أن الصين هي أكبر شريك تجاري لآسيان، ومعارضة الصين ستعني حدوث مواجهات لا يمكن تحديد مخاطرها، وعارضت الصين لفترة طويلة التعامل مع قضايا شرق آسيا، وفضلت المفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى في المنطقة، ولهذا السبب، تميل الصين إلى بناء علاقات ثنائية وليس في المنتديات المتعددة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (Storey, 2014).

إن خلافات الصين مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في بحر الصين الجنوبي ينبع من التباين الكبير في المصالح والرؤى الاستراتيجية بين الجانبين حول سيادة المنطقة وحقوق استخدامها. تعد المنطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية حيوية، لمرورها بطرق التجارة العالمية الكبرى واحتوائها على

احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز. وبالتالي، فإن الهيمنة على بحر الصين الجنوبي تمنح الصين سيطرة إقليمية ونفوذاً اقتصادياً واستراتيجياً هائلاً.

تسعى الصين لتعزيز أمنها المطلق، أي قدرتها على حماية سيادتها ومصالحها في منطقة بحر الصين الجنوبي وما حولها دون الحاجة إلى الاعتماد على القوى الخارجية، فقدرتها على السيطرة على البحار المحيطة بها أمر حيوي لأمنها القومي، خصوصاً مع التطور في برامج الطاقة واستيراد النفط والغاز، وتحرص الصين على تأمين طرق التجارة البحرية التي تمر عبر المنطقة، والتي تعتبر شرياناً حيوياً للمطالبات الصين الإقليميّة وتوسيع النفوذ، وتعتمد الصين في مطالبتها بسيادة بحر الصين الجنوبي على ما يسمى بـ" خريطة الخطوط التسع"، التي توضح مطالب إقليمية واسعة تشمل حوالي (90%) من البحر، بما في ذلك أجزاء من المياه التي تطالب بها دول أعضاء في الآسيان مثل (فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي)، بناء الجزر الصناعية والقواعد العسكرية: لم تكتفِ الصين بالمطالبات التاريخية فقط، بل شرعت في بناء جزر صناعية في البحر، مما أثار قلق دول الآسيان حول توسيع النفوذ الصيني وتعزيز القدرات العسكرية. يُنظر إلى هذه الخطوات كوسيلة لفرض الأمر الواقع وإقامة نقاط مراقبة لفرض سيطرتها(Baker, 2021) .

تتبع الصين سياسة العصا والجزرة مع دول الآسيان؛ حيث تستخدم الاقتصاد كوسيلة ضغط أو كحافز للتعاون. فعلى سبيل المثال، تقدم الصين استثمارات ضخمة ومساعدات لدول مثل كمبوديا ولاوس، مما يجعلها تميل إلى جانب الصين في هذا النزاع، وتخلق التحركات العسكرية الصينية حالة من القلق لدى الدول المتنازعة. يُعزى ذلك إلى خوف دول الآسيان من توسع النفوذ العسكري الصيني وتهديده لأمنها القومي، مما يدفع بعض هذه الدول للتعاون عسكرياً مع الولايات المتحدة واليابان، كوسيلة لموازنة النفوذ الصيني.

- **البعد الدولي للصراع في بحر الصين الجنوبي**

في منطقة بحر الصين الجنوبي من المهم أن تكون هناك قواعد راسخة ومعترف بها للقانون الدولي، وتشكل معاهدة خليج مونتيغو لعام 1982، وهي جزء من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نقطة تحول في النزاع حول بحر الصين الجنوبي، إلى جانب العديد من المفاهيم والقواعد التي طرحتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تحدد المعاهدة حقوق دولة ذات سيادة على الجرف القاري المحيط بها وإنشاء مناطق اقتصادية خالصة، مما يشكل مصدرًا رئيسيًا وبارزًا للقانون الدولي للتعامل مباشرة مع النزاع (Poling, 2013) .

ويمكن القول بأن المرجع الرئيسي لتحديد مستقبل النزاع هو قرار محكمة العدل الدولية عام 2016، فقد حكمت المحكمة في لاهاي ضد مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي، معلنة أن هذه المطالبات ليس لها أي أساس قانوني، من خلال رفض مطالبتها بـ "خط النقاط التسع"، كجزء من القضية التي رفعتها

الفلبين لأول مرة ضد الصين في عام 2013، لكن الصين التي لا تعترف بحكم المحكمة الدولية، حذرت من أنها ستبذل كل ما في وسعها لحماية سيادتها (Sakamoto, 2021).

وحثت الجهات الفاعلة الدولية البلدان على حل النزاعات بشأن المطالبات البحرية سلميًا ووفقًا للقانون الدولي، وأعربت الصين أنها غير مرتاحة لتدويل الوضع من قبل الجهات الفاعلة الدولية، من المشكوك فيه أن يؤدي حكم المحكمة إلى حل المشكلة في بحر الصين الجنوبي بشكل كامل (Wiranto, Juwana, Sutisna, & Buntoro, 2017)، فإن ظهور حكم قانوني دولي بشأن هذه القضية قد يؤدي إلى منظور جديد للمناقشات حول السيادة في بحر الصين الجنوبي، فالتوترات البحرية المتزايدة بين الصين والفلبين قد تشب صراع مسلح في بحر الصين الجنوبي، مما يشكل مخاطر على التجارة العالمية، وإن العديد من البلدان متورطة في مجموعة من النزاعات السيادية المعقدة والتي تنبع من مطالبات متنافسة (U.S.– China Strategic Competition in South and East, 2021)

وعلى الرغم من التوترات المتصاعدة، تدرك الصين أنها لا تزال بحاجة إلى الولايات المتحدة باعتبارها سوق صادراتها الرئيسة، ولا يمكنها بعد أن تعزل نفسها عن النفوذ الأميركي. وعلى العكس من ذلك، فهي تعلم أن الولايات المتحدة تعتمد أيضًا على رأس المال الصيني وتسعى إلى توسيع نطاق وصول السلع والاستثمارات الأمريكية إلى السوق الصينية للحفاظ على مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومن منظور عسكري، فإن الأسطول السطحي والغواصات الذي يتمتع بقوة متزايدة لدى جيش التحرير الشعبي الصيني من شأنه أن يعمل على تعزيز ثقة الصين في مطالباتها الإقليميّة من دون الاستسلام للترهيب الأميركي التقليدي، وفي المستقبل المنظور، من المرجح أن يستمر الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي. وعلى هذا النحو، ستؤكد الدول المطالبة بقوة على سيادتها ومطالباتها القضائية، وسوف تحدث نزاعات حول المياه حول حقوق الوصول إلى مصايد الأسماك وموارد الطاقة بشكل دوري، الأمر الذي سيؤدي إلى مواجهات متوترة في المنطقة ومشاحنات دبلوماسية.

خاتمة: سعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي تنص على " يوجد تأثير سلبي لدوافع **الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليميّة والدور الأميركي في تصاعد حدة النزاع في منطقة بحر الصين الجنوبي"، وتبين من خلال الدراسة أن** الصراعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي، تشكل تحديًا للنظام الإقليمي والتوازن العسكري في جنوب شرق آسيا، كما أن إعادة توجيه التحالفات العسكرية من خلال ضم الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها المتغير تجاه القوى الإقليميّة كان له الأثر الكبير على التوازن العسكري في المنطقة ، حيث سعت الصين إلى تغيير ميزان القوى العسكري في بحر الصين الجنوبي، فقد عملت الولايات المتحدة على زيادة دورياتها في المنطقة، سواء وسط بحر الصين الجنوبي أو بالقرب من

الحدود الصينية، مستخدمة الدوريات البحرية والجوية، والتي عملت على الاستطلاع واستكشاف النشاط العسكري الصيني في المنطقة، لا سيما وأن الصين تتبع منطق السرية في البيانات العسكرية، مما ينتج عنه غموض الاستراتيجية العسكرية الصينية، وهو الأمر الذي قد يتسبب بقلق دول جنوب شرق آسيا بشكل كامل، وبالتالي، أبدت الصين معارضتها للجهود العسكرية الأميركية، وخصوصًا الدوريات الأميركية القريبة من المياه الإقليميّة الصينية، من خلال الاعتراض العسكري للدوريات، ونتيجة لذلك، انطوت حوادث الحدود البحرية والجوية مع الصين على مواقف استفزازية وخطيرة في بعض الأوقات، وكادت أن تؤدي إلى أزمات دبلوماسية.

النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تتضمن النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي كلاً من المطالبات بالجزر والمطالبات البحرية بين العديد من الدول ذات السيادة داخل المنطقة، وهي بروناي وجمهورية الصين الشعبية وماليزيا والفلبين وفيتنام. ويتعلق جانب مهم من النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي ببناء الصين للجزر (الاصطناعية)، وكانت مطالبات الصين القوية بالسيادة على معظم بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة غنية بالموارد وممر تجاري عالمي مهم السبب الرئيسي لتصعيد الصراع في المنطقة.
- إن المطالبات المتنازع عليها ستعزز الصراعات الإقليميّة في البحر قديمة، وتبقى المطالبات الإقليميّة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي تشكل مصدراً خطيراً للصراع المحتمل في غياب التدابير الوقائية لمنع وقوع أزمة عسكرية أو سياسية.
- نظراً لطبيعة وتعقد المطالبات القانونية المختلفة بالجزر والمخاوف بشأن توازن القوى الإقليمي في بحر الصين الجنوبي فمن غير المرجح أن تكون أي عملية قانونية بحتة كافية لتحقيق التسوية، على الرغم من قبول السوابق القانونية الدولية، مثل تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي قد توفر الأساس اللازم للتفاوض بشأن القضايا الرئيسة محل النزاع بين القوى الإقليميّة.
- تهدف سياسة تكثيف الوجود العسكري الأمريكي، وبناء التحالفات الأمنية مع القوى المطلة على بحر الصين الجنوبي لاحتواء نفوذ الصين، ومواجهة أنشطتها البحرية.
- وصلت التنافسات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي إلى مستوى مرتفع جديد في عام 2023، حيث أصبحت الفلبين النقطة المحورية الرئيسة للتوترات البحرية، وأدى ذلك إلى تكثيف التواجد العسكري والسلوك الأكثر حزماً من الصين والفلبين، كما عززت الفلبين تعاونها الدفاعي مع الولايات المتحدة وحلفائها، وأجرت مناورات عسكرية مشتركة، بينما انخرطت أيضًا مع أستراليا والدول الإقليميّة لتعزيز قدراتها الدفاعية وردع النفوذ الصيني.

التوصيات: بناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

- يجب على الصين تخفيف التوترات المستمرة مع الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي عن طريق تخفيف مخاوف الدول الإقليميّة بشأن توسعها ومن خلال تعزيز شمولية الفوائد التجارية على مستوى دول المنطقة.
- يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بجد لتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع الصين، حتى في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة للحفاظ على تفوقها العسكري والحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها.
- القيام بدراسات بحثية معمقة حول مستقبل النزاعات الإقليميّة في بحر الصين الجنوبي لانعكاسها المباشر على الدول العربية، خصوصاً في ظل التبادل التجاري بين الدول العربية والصين.

المراجع

Angang, H. (2020). *China in 2020 : A New Type of Superpower, Thompson Press & Harper-Collins.* India.

Baker, R. (2021). *The Strategic Implications of the New U.S.-U.K.-Australia Defense Partnership.* Stratfor.

Blackwill, R., & Zelikow, P. (2021). *Can the United States Prevent a War over Taiwan?, War on the Rocks, blog, 1 March 2021.*

China's Ministry Of Defence. (2019). *Xinshidai De Zhongguo Guofang Baipishu. The White Book Of China's National Defence In The New Era, 24 July, 2019.* Retrieved from Www.Mod.Gov.Cn

Damn, M. (2020). *Introduction to South China Sea military capability studies.* South China Sea military capability series.

E Wong. (2012). *Ending Congress, China Presents New Leadership Headed by Xi Jinping, November 2012*، New York Times. تم الاسترداد من /www.nytimes.com/14،

Howarth, P. (2006). *China's Rising Sea Power—The PLA Navy's Submarine Challenge, Asian Security Studies.*

Hung, V. (2023). Us-China Rivalry In Southeast Asia Region: A Study On The South China Sea Case, 9 (1), 336-51. *Journal Of Liberty And International Affairs*.

International Institute for Strategic Studies. (2021). *Unambivalent Alignment: Japan's China Strategy, the US Alliance, and the 'Hedging' Fallacy', International Relations of the Asia-Pacific, 19 (3), 453–91.*

Jebb, B. (2023). *China's Use of Force in Territorial Disputes: Discontinuities Between Land and Sea, The Trustees of Princeton University.*

Jost, V. (2019). *Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, TDC, No (1127), 1-12.*

Kenny, M. (2024). *territorial disputes in the South China Sea.* The Editors of Encyclopaedia Britannica.

Khechib, D. (2011). *International Studies bri-dges.maktoobblog.com.*

Khoury, E. (2017). *Recent trends in the South China Sea disputes, Asia Focus#16,Asia Programme, Insititut de relations internationales et stratégiques.*

Koschut, S. (2024). *Power in World Politics.* New York: Routledge.

Liff, A. (2019). *China, Japan, and the East China Sea: Beijing's "Gray Zone, Coercion and Tokyo's Response.*

Patalano, A. (2020). *A Gathering Storm? The Chinese 'Attrition' Strategy for the Senkaku/Diaoyu Islands, 40(7), 1–4.* RUSI Newsbrief.

Poling, G. (2013). *The South China Sea in focus: Clarifying the limits of maritime dispute, Center for strategic & international studies.*

Robert, M. (2019). *The Future Global Order Will Be Managed By China And Usa Get Used To It.* Retrieved from Www.Weforum.Org/Agenda

Roche, Y. (2013). La Mer de Chine Méridionale : un Jeu Frontalier Majeur en Asie du Sud-Est, 21/2013-3. *OpenEdition Journals, L'Espace Politique*.

Sakamoto, S. (2021). *The global South China Sea issue, The Diplomat, July 04, 2021.* Retrieved from https://thediplomat.com/2021/07/the-global-south-china-sea-issue/

Sato, Y. (2021). *Japan and the South China Sea Dispute.* United Nations Comtrade Database.

Storey, I. (2014). *Discordes en Mer de Chine Méridionale: Les Eaux Troubles du Sud-Est Asiatique, Institut français des relations internationales.*

Takahashi, S. (2018). *Development of Gray-Zone Deterrence: Concept Building and Lessons from Japan's Experience, Pacific Review, 31(6), 787–810.*

Territorial Disputes in the South China Sea. (2021). *Council on Foreign Relations,.* Retrieved from https://www.cfr.org.

U.S.-China Strategic Competition in South and East. (2021). *Background and Issues for Congress", Congressional Research Service.* Retrieved from , https://sgp.fas.org/crs/row/R42784.pdf

Vivek, S. (2016). *China's Path to Power : Party, Military and the Politics of State Transition, Sumit Enterprises.* New Delhi.

Wiranto, S., Juwana, H., Sutisna, S., & Buntoro. (2017). The disputes of South China Sea from international law perspective, 4 (2), 1-15. *The Southeast Asia Law Journal*.

Zou, y. (2023). *China and Indonesia's responses to maritime disputes in the South China Sea: forming a tacit understanding on security, Marine Policy, 1 (149), 1-15.*

اسماعيل عبد الكافي. (2006). *إدارة الصراعات والأزمات الدولية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الأمم المتحدة. (2024). *الأونكتاد يحذر من التأثير الهائل للشحن العالمي*. تم الاسترداد من متاح على الرابط /news.un.org/ar/story/2024/01

الجزيرة نت. (2023). *بحر جنوب الصين يمر عبره ثلث الشحن البحري في العالم وتتنازع على سيادته 6 دول*. تم الاسترداد من متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/

جيم جارامون. (2023). *زيارة أوستن إلى القاعدة الفلبينية تسلط الضوء على فوائد العلاقات الأمريكية الفلبينية"*،.

حسام مطر. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية ضرورة الانكفاء، العدد (4)، 20-45. *مجلة حمورابي للدراسات*.

حمدي محمود. (2024). *حرب المصالح: بحر الصين الجنوبي بين الطموحات الصينية والتحالفات الأمريكية*. تم الاسترداد من متاح على الرابط: https://democraticac.de/?page_id=37575

عبد العباس دغبوش، و نور الرشدي. (2022). بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، 5 (14)، 155-190. *المجلة العربية للدراسات الجغرافية*.

عمار حميد. (2021). *ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح*. بيروت: مركز الرافدين للحوار.

غزلان عبد العزيز. (2020). الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، 11 (4)، 179-214. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.

فيل ستيوارت. (2024). *الأضرار والإصابة التي لحقت بالفلبين في بحر الصين الجنوبي "سلوك غير مسؤول"*. تم الاسترداد من متاح على الرابط https://www.reuters.com/world/asia-pacific /

كلاع شريفة. (2021). النزاع الأمريكي-الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، 5 (2)، 1-21. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*.

منتهى حسين. (2024). *التداعيات الإقليميّة والدولية للنزاعات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، 1 (96)، 591-630*. دراسات دولية.

منى محمد. (2023). تأثير الصراع في بحر الصين الجنوبي على البيئة السياسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 23 (22)، 1-20. *مجلة السياسة والاقتصاد*.

منى بوزراع، و منصر جمال. (2022). *نزاعات بحر الصين الجنوبي وتداعياتها على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا، أبحاث قانونية وسياسية، 7 (1)، 67-89*.

وليو تشن. (2024). *بحر الصين الجنوبي ماليزيا تعارض تدخل "القوى الخارجية" في المياه المتنازع عليها*. تم الاسترداد من متاح على الرابط https: //www.scmp.com/news/